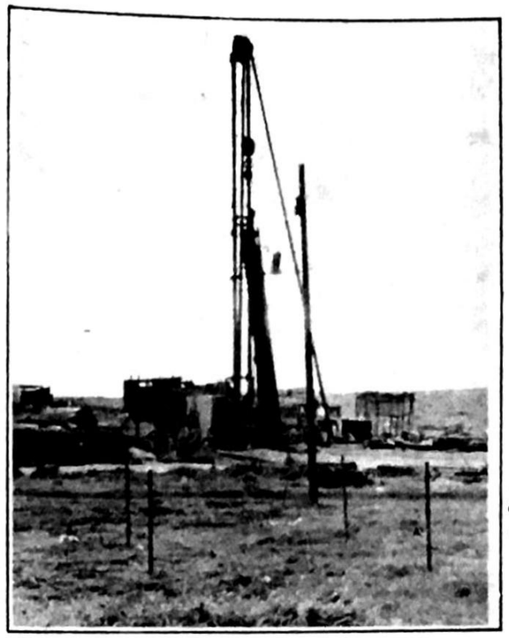

بئر جديد يحفر في مستوطنة صهيونية بالضفة

نهب الصهاينة لمياه الضفة المحتلة

اهالي الضفة لا يحصلون الا على سدس مياه ارضهم بينما يسرق الصهاينة خمسة أسداسها

اتم الصهاينة استيلاءهم على مصادر المياه في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، السطحية والجوفية ، ومدوا يدهم العنصرية لتسرق بعض مصادر مياه نهر الاردن من امتداداته ومنابعه في طبريا والجولان . ومع ذلك فان الاستهلاك الطفيلي لهذه المياه من قبل المستوطنين الذين يعتقدون بان من واجبهم تبذير كل ما على هذه الارض المحتلة من قبلهم لشعورهم الاصيل بعدم انتمائهم اليها ، جعل هذه المياه غير كافية لمطالبهم وحاجتهم .

وكانت حرب ١٩٦٧ واحتلال الصهاينة للضفة الغربية فرصة جديدة لهم لممارسة مزيد من النهب لمصادر مياهها ، وكان ان استطاع المحتلون امتصاص خمسة اسداس المياه الجوفيه والسطحية في الضفة لصالح مستوطناتهم القليلة في الضفة وللضخ الى مدنهم في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ ، ولم يسمحوا لمواطني الضفة ، وهم المعتمدين اولا وبشكل رئيسي على الزراعة ، الا باستخدام سدس مصادر مياهه وبدون اي تطوير منذ عام ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من زيادة السكان وارتفاع حاجتهم للمياه سواء كانت لسقي المشروعات او للشرب والاستهلاك المنزلي . واخيرا يريد « الياهو بن اليسار » وفق تفسيره الذي اعتمدته حكومة العدو لمشروع « الادارة الذاتية » ، ابقاء مصادر المياه تحت سيطرة « اسرائيل » لكي يبقى النهب مستمرا .

ان الضفة التي تعتبر منطقة زراعية ، ومعتمدة اقتصاديا وبشكل اساسي على الزراعة ، تقوم بتزويد العديد من البلدان العربية بالمنتوجات الزراعية والخضار ، وتوجد فيها بعض الانهار الدائمة الجريان ، ولكنها تمتلك مخزونا مهما من المياه الجوفية في التلال والجبال والتي تتدفق على شكل عيون وينابيع او يتم الوصول اليها بواسطة الابار التقليدية والارتوازية . وتقدر كمية المياه المتوفرة فيها بموجب التقديرات المتعددة (كمعدل) حوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب في السنة ، ولكن المستخدم منها حتى الان حوالي ٤٥٠ مليون متر مكعب في السنة فقط .

نهب المياه للمستوطنات

تذكر صحيفة الفاردیان اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ - ٥ - ١٩٧٩ انه في الوقت الذي يشكو الفلاحين العرب من شحة المياه لعدم سماح سلطات الاحتلال لهم بحفر اي بئر جديد يزيد الكمية التي يحصلون عليها منذ عام ١٩٦٧ ، فان المستوطنات الصهيونية التي يبلغ عددها حتى الان في الضفة ٦٨ مستوطنة ترتع وتبذر بالمياه التي تجدها تتدفق دائما عبر الانابيب وتذر عبر المرشات الاوتوماتيكية في المزارع وحدائق البيوت ، وبرك السباحة ! .

ففي القدس وضواحيها توجد ١١ مستوطنة سكنية وصناعية ، وتزود بالمياه من ابار « شيفين » المحفورة من قبل احتلال ١٩٦٧ وهي اربعة ابار طاقتها الانتاجية ٢٥٥ متر مكعب في الساعة . وفي رام الله هناك ١٢ مستوطنة زراعية - عسكرية (ناحال) ، تم حفر ٣ ابار ارتوازية لتغذيتها بالاضافة لاستخدامها المياه من بئر « عين سامية » حيث تشارك فيه ست بلديات فيها ٧٠ الف مواطن عربي ، وقد تم توسيع البئر من قبل هذه البلديات ليصبح انتاجه ٤ الاف متر مكعب يوميا ، ولم توافق سلطات الاحتلال بتوسيع البئر الا بشرط تزويد ثكنات جيشها والمستوطنات بكل ما تحتاجه من مياهها .

في منطقة الخليل وبيت لحم واريحا تجد ١٢ مستوطنة زراعية وعسكرية وسكنية يستوطن فيها حوالي سبعة الاف مستوطن صهيوني ، وتزود هذه المستوطنات بالمياه من الابار التي حفرها المواطنون العرب قبل الاحتلال ، ولا يعرف عدد ما تم حفره من ابار في هذه المستوطنات . اما في نابلس وجنين وطولكرم فهناك ١٤ مستوطنة يسكنها اكثر من الف مستوطن ، ويقدر تقرير لـ « لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل » انه قد تم حفر اربعة ابار ارتوازية لتزويد اربع من هذه المستوطنات بالمياه ويشترك باقي المستوطنات مع المدن والقرى العربية في الابار المحفورة قبل الاحتلال .

وفي منطقة الاغوار حفر ١٧ بئرا ارتوازيا من قبل الصهاينة لتغذية ١٩ مستوطنة . ويخطط الصهاينة لتطوير مشروع مياه الاغوار والاستغلال الامثل لابار الاغوار لكي تنتج ٣٠ مليون متر مكعب سنويا . وقد ادى حفر الابار الارتوازية من قبل المستوطنين الى شحة المياه في الابار العربية القديمة في الوقت الذي يمنع فيه اهالي المنطقة من حفر ابار جديدة ، ومنذ اواخر عام ١٩٧٦ بدأت سلطات الاحتلال بانشاء (مشروع مياه حلحال) حيث يتم ضخ مياه نهر الاردن لري حقول مستوطنات « نعراف ، ونليف اجدود ، وجلجال » في الغور .

ان رفض الصهاينة لقيام اهالي الضفة الغربية بزيادة عدد ابارهم المنتجة للمياه بالرغم من زيادة السكان ، وابقاء عددها عند الرقم ٣٠٠ المحفورة منذ ما قبل عام ١٩٦٧ (بالاضافة الى ٣١ بئرا اخرى متروكة للوحة مياهها) ، يقابله حفر ابار متطورة وانتاج مياه بشكل غير محدود من قبل الصهاينة لاعطائها ببذخ الى المستوطنات في الضفة ، وضخ الباقي الى ما وراء « الخط الاخضر » اي الخط الفاصل (لدى الصهاينة) بين اراضي فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ والمحتلة عام ١٩٦٧ .

وتقول الفاردیان ، ان السدس الذي يحصل عليه العرب لا يتجاوز ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا تشاركهم فيها المستوطنات في الضفة ، ويضخ الى « اسرائيل » عبر الانابيب الخمسة اسداس الباقية والتي تقدر باكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وهكذا اصبحت الضفة المحتلة تؤمن نسبة كبيرة جدا من احتياجات الكيان الصهيوني من المياه حيث اصبح يعاني عجزا بسبب الاسراف منذ بداية السبعينات ، وتذكر التوقعات ان العجز في المياه يبلغ هذا العام حوالي ٣٦٥ مليون متر مكعب .

وتضيف الفاردیان بان معظم المياه الجوفية توجد في التلال الغربية الكلسية للضفة ، وان النهب المتزايد من قبل الصهاينة لهذه المياه سيؤدي الى دخول مياه البحر الملحة اليها عند محاولة اخذ اي زيادة على ما يأخذ منها حاليا .

ان هذه الحقائق رفعت اصوات غلاة الصهاينة لوجوب التنبه الى الخطر المحدق ، والمطالبة باستمرار الاستيلاء على مصادر المياه حتى في حالة اعطاء « الادارة الذاتية » او « الاستقلال » للضفة المحتلة ، وهذا ما سارع بن « اليسار » ولجنته الى تفصيله وتأكيده في مشروعه . ولكن اي « ادارة ذاتية » واي « استقلال » سيكون للضفة التي لا تمتلك اي معادن ولا صناعات بينما تعتمد على الزراعة فقط ، ولا تزيد مواردها الاقتصادية عن السكان (وهم يهجرون يوميا) والارض (وهي تصادر باستمرار) والمياه (وهي تنهب بالشكل الذي شرحناه) .

الهدف ابتلاع الضفة

ان ممارسات الصهاينة في نهب مياه الضفة والذي اصبح بغير حاجة لدليل بل هو كما يقول الدكتور هشام عورتاني احد اساتذة الاقتصاد في جامعات الضفة : « اصبح ببساطة سرقة واضحة لمياهنا » ، واكدته تصريحات بن مئير مدير سلطة المياه الصهيوني في ٢١ - ١٤ - ١٩٧٨ حيث قال : « كلما ازداد استهلاك المياه في الضفة كلما انخفضت في اسرائيل ، وهذا يعني تقليص المناطق المزروعة في اسرائيل ، لذا يجب الابقاء على مصادر مياه الضفة تحت السيطرة الاسرائيلية » ، وأوصت لجنة بن اليسار « باستمرار السيطرة على مياه الضفة لتزويد اسرائيل والمستوطنات في الضفة بالمياه ومنع العرب من استغلالها لصالحهم » .

من هنا يتوضح ان محاولة الصهاينة لابتلاع الضفة هي المبرر الاول لتعطيش اهالي واراضي الضفة ، فالمطلوب افراغ الضفة وتهجير سكانها، خصوصا وانهم يتزايدون بمعدلات كبيرة . فالاستيلاء على الاراضي وندرة المياه سيعني عدم قدرة الضفة على الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء والحياة لسكانها ، ولن تكون الخيارات كثيرة امام سكانها للهجرة والبحث عن مصدر رزق في الخارج ، ... هذا هو جوهر المخطط الصهيوني وما نهب مياه الضفة الا جزء ، من مخطط التهجير والتشريد والاستيلاء على الارض لابتلاع الضفة والحاقها بباقي فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . وليس مقولات « الادارة الذاتية » و « التسوية الشاملة » الا اقنعة خداع صهيونية - امبريالية ، لتضليل الرأي العام العالمي للممارسات العنصرية ضد الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه .

■

اطلاق سراح تيري فلير

قامت سلطات العدو الصهيوني اخيرا باطلاق سراح المواطنة الامريكية تيري فليز التي القي القبض عليها عند وصولها لمطار اللد بتهمة التجسس لصالح المقاومة الفلسطينية . وبعد ان قضت ٤٠ شهرا في السجن .

وكانت وساطات رسمية امريكية قيل ان بعضها قام به الرئيس كارتر نفسه بتأثير منظمات الدفاع عن حقوق الانسان في الولايات المتحدة قد ساهمت باطلاق سراح الفتاة التي حكم عليها بـ ٣٠ شهرا وقد ذكرت حينها الصحف الامريكية ان السلطات الصهيونية لا تنوي اطلاق سراح الفتاة الا في حالة تعهدها بعدم التصريح عن مشاهداتها لعمليات التعذيب ضد المواطنين الفلسطينيين داخل سجون العدو الصهيوني .

وقد صرحت فليز لمجلة « آيك » اللبنانية الصادرة بالانجليزية ، بانها ستواصل نضالها من اجل الشعب الفلسطيني ، ولن تتخلى عن ذلك مطلقا . وتحدثت عن بعض جوانب التعذيب النفسي الذي تعرضت له على يد السلطات الصهيونية .

محاولة لحل منظمة عربية

ذكرت الصحف الصهيونية ان السلطات تنوي حل منظمة عربية واعتقال اعضائها تمهيدا لمحاكمتهم وسجنهم ، لانها لا تعترف بحق « اسرائيل » في الوجود .

وكشفت « يدعوت احرنوت » ان المنظمة التي تضم مثقفين عرب داخل فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وزعت منشورات تحمل تواقيع « مواطنون عرب من فلسطين » خلال الاشهر الماضية في القرى العربية تدافع فيها عن منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني في كل اماكن تواجده .

وذكرت بعض الصحف ان التهم التي ستنسب لاعضاء هذه المنظمة هي انتماء بعضهم الى المنظمات الفدائية او معاونة الثوار ، وان بعض هؤلاء ذهب الى الخارج للتدرب على السلاح في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية .

احتجاب « الهدف » في عيدها السنوي

تحتجب « الهدف » عن الصدور هذا الاسبوع بمناسبة عيدها السنوي العاشر الذي يصادف ٢٦ تموز الحالي . على امل ان تلتقي بقرائها في الاسبوع الذي يليه .